الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي
تونس أنموذجا : 2010-2014

Democratic transition in the Arab region through the mechanism of political consensus Tunisia model: 2010-2014

تاريخ إرسال المقال : 2018/01/12 تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/02/07

أ. لرقط الحسين / جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

ملخص :

مثلت عمليات الانتقال الديمقراطي مبحثا رئيسا في علم السياسة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فمنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يطلق عليه بـ»الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي»، والتي انطلقت من جنوب أوروبا، فبدأت أحداثها في البرتغال في أفريل 1974، ثم إسبانيا واليونان، ثم امتدت خلال الثمانينيات ، لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينية وبعض أجزاء من آسيا،وبعدها إلى أفريقيا في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات والملفت للنظر أن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة تشكل الاستثناء في عمليات الانتقال الديمقراطي خلال هذه الموجة والأقل تأثرا بها.ولقد انتهت ظاهرة الاستثناء الديمقراطي العربي بالثورات والحراك السياسي التي شهدته المنطقة العربية، والجدير بالذكر أن هذه التحولات السياسية لا تمثل في حد ذاتها ظاهرة حديثة، بل هي إعادة لتطورات ديمقراطية سابقة، تعرضت لنوع من الانتكاسة التي أعقبتها عودة نظم تسلطية وعسكرية.

ولقد برز التوافق السياسي كآلية مهمة ومؤثرة في إدارة المراحل الانتقالية تمهيدا لأوضاع سياسية واجتماعية أكثر استقرارا في بعض التجارب العربية، حيث عرف المشهد التونسي الذي استقر لفترة على درجة من التوافق، عقب انتخابات البرلمان والرئاسة لعام 2014 نوعا من الاهتزاز أثناء عملية تشكيل حكومة الحبيب الصيد في نسختها الأولى، خصوصا أن كثيرا من التوقعات السياسية السابقة رجحت اتجاه حزب نداء تونس بعد فوزه بانتخابات البرلمان والرئاسة معا إلى إحداث نوع من التوازن السياسي في السلطة، وتشير معطيات التركيبة الحكومية الحالية إلى نوع من التراجع في الحفاظ على درجة التوافق مقارنة بالفترة الانتقالية السابقة.

الكلمات المفتاحية : الانتقال الديمقراطي ، التحول السياسي ، التوافق السياسي ، البناء الديمقراطي.

Abstract:

In the last decades of the 20th century, democratic transition was a major subject of political science. Since the mid-1970s, the world has come to be known as the «third wave of democratic transition» that began in southern Europe and began in Portugal in April 1974, Spain and Greece, and then spread throughout the 1980s to include many Latin American countries and parts of Asia, and then to Africa in the late 1980s and early 1990s. It is remarkable that the Middle East in general and the Arab region in particular are the exception in the transition process The Arab democratic exception has ended with the revolutions and political movements witnessed in the Arab region. It is worth mentioning that these political transformations are not in themselves a recent phenomenon, but rather a reintroduction of previous democratic developments, which were subjected to some kind of setback followed by the return Military and authoritarian systems.

The political consensus emerged as an important and influential mechanism in the management of the transitional stages in preparation for more stable political and social conditions in some Arab experiences. The Tunisian scene, which had been settled for a period of consensus after the 2014 parliamentary and presidential elections, Especially since many of the previous political expectations suggested that the TNA party, after winning both the parliamentary and presidential elections, would create a sort of political balance in power. The current government structure indicates a decline in the degree of Compatibility compared to the previous interim period.

Keywords: democratic transition, political transition, political consensus, democratic building.

مقدمة :

يعتبر موضوع الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية والتأسيس للديمقراطية من بين أكثر الموضوعات التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمهتمين بقضايا وشؤون المنطقة العربية، حيث حظي هذا الموضوع بنقشات علمية وأكاديمية هامة على مختلف المستويات، من أجل تفسير واقع الديمقراطية في المنطقة العربية ومحدداتها ومعيقاتها، ومدى ارتباطها بمختلف المتغيرات الدولية والإقليمية.

شكلت الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة العربية منذ أواخر **2010** وبداية سنة **2011** زلزالا سياسيا عصف بالأنظمة الاستبدادية في كل من : تونس، ومصر وليبيا، كما شكل بداية لموجة غير مسبوقة من الاحتجاجات وأعمال عنف جماهيري والتي بدأت في كل من اليمن وسوريا والمغرب والبحرين والأردن، والتي أسفرت عن تغيرات غير مسبوقة في بنية السلطة السياسية، ولقد قادت هذه التحولات السياسية إلى طرح فكرة ضرورة إيجاد آلية جديدة لإعادة البناء المؤسساتي الديمقراطي في الوطن العربي الذي تميز في غالبيته بالنظام الاستبدادي التيوقراطي وغياب التداول السلمي على السلطة، بالإضافة إلى قمع الحريات العامة والتضييق على مؤسسات المجتمع المدني،وعدم إشراكه في هذه العملية الصعبة التي تتطلب تكاثف الجهود ووضع المصالح السياسية للناس في الاعتبار بشكل عادل.بهدف إدارة الاختلافات ومنع النزاع العنيف. من هنا برز التوافق السياسي كآلية مهمة ومؤثرة في إدارة المراحل الانتقالية تمهيدا لأوضاع سياسية واجتماعية أكثر استقرارا، حيث يحتاج التوافق السياسي إلى البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية الملائمة، ويرتبط التوافق بالدرجة التي يمكن أن يبلغها منطق التنازلات السياسية التي تتيح منهجية الشراكة بين الفاعلين في إدارة السلطة قدرة كبيرة على مواجهة عوامل التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.وتتحدد إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم العلاقة بين بنية الأنظمة السياسية العربية التي شكلت أرضية لطرح إشكالية إعادة الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي في المنطقة، وبروز آلية التوافق كقوة رئيسية في التغيير السياسي وعملية الانتقال الديمقراطي.

تأتي المشكلة البحثية لهذه الدراسة كالآتي : **هل يمكن القول أن طبيعة الأنظمة السياسية العربية وبنيتها الهيكلية والمؤسساتية القائمة على أسس غير ديمقراطية هي التي أدت إلى ظهور الأحداث السياسية الأخيرة التي عرفتها المنطقة، مما دفع إلى طرح إشكالية إعادة النظر في آليات الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي كما هو الحال في التجربة التونسية وذلك بالاعتماد على آلية التوافق السياسي؟** وللإجابة عن هذه المشكلة البحثية وجب التطرق بالدراسة للنقاط التالية:

أولا: الانتقال الديمقراطي، التوافق السياسي: مقاربة ابستيمولوجية.

ثانيا: الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية: واقع الانجازوضغوط التحول السياسي.

ثالثا: التوافق السياسي التونسي وتأثيره على المقاربة الانتقالية.

رابعا: واقـع التوافـق في التجربة التونسـية.

المحور الأول : الانتقال الديمقراطي ، التوافق السياسي : مقاربة ابستيمولوجية

لقد ترتب عن الموجة الديمقراطية التي عرفها العالم عقب انهيار الاتحاد السوفييتي نتائج متباينة، حيث نجحت بعض البلدان في التحول من الأنظمة الاستبدادية التسلطية إلى نظم سياسية أكثر تعددية، كما أجريت انتخابات تعددية وإحداث مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ومن جهة أخرى نجد مجموعة من الدول لم تنجح في عملية التحول وعرفت أزمات حكم، ويمكن القول عن دولة بأنها ديمقراطية عندما تكون قادرة على تحمل الضغوط والأزمات دون التخلي عن العملية الديمقراطية والانتخابات والحريات السياسية التي تعتمد عليها بما في ذلك حرية المعارضة وقبول الرأي الآخر. وقد عنيت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية، بالسعي إلى معرفة أسباب التباينات بين مختلف تجارب التحول الديمقراطي، واستجلاء مدى ارتباط هذه التباينات بظروف اقتصادية واجتماعية تمت بعيدا عن صانعي القرار.

إن الانتقال الديمقراطي يمثل الانسلاخ التام عن النظام السلطوي وتكريس التعددية والتداول السلمي على السلطة، ولا يقف عند التحولات الجزئية التي تنشئ نظم حكم هجينة، وعملية الانتقال الديمقراطي ذات طابع مرحلي، كما ثبت من التجارب المقارنة زمنيا لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

فصموئيل هنتنجتون يرى أن الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية وترسيخها، وإن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجزوالعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزا أمام التحول الديمقراطي[1]. وتعتبر مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول إلى النظام الديمقراطي، نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن هذه المرحلة تكون ذات طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق[2].

توجد مجموعة من العوامل تساعد على تفكك النظام السلطوي مفسحة الطريق أمام مرحلة الممارسة الديمقراطي وهي:[3]

01- وجود معدلات واضحة للفشل في أداء النظام السياسي (بطء في معدلات النمو

الاقتصادي، مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية كبيرة وعجزه في معالجتها ومواجهتها..).

02- تعرض فئات متزايدة من المجتمع لضغوط الأزمات الاقتصادية، واحتمال ظهور الحراك الاجتماعي البعيد عن سيطرة النظام السياسي.

03- عجز النظام السياسي عن مواجهة الأزمة، عندها تبدأ الانقسامات، ومن تم اعتبار التحول الديمقراطي مخرجا أساسيا من أزمات النظام السياسي.

قد قدم «طوماسكاروتيرز» مراحل الانتقال الديمقراطي ممثلة كالآتي:[4]

المرحلة الأولى: مرحلة الانفتاح: في هذه المرحلة تنضج فيها ممارسة الديمقراطية، وتوفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي، وإدخال تغييرات سياسية عميقة.

المرحلة الثانية: مرحلة الاختراق: يحل فيها النظام الديمقراطي محل النظام السلطوي، حيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والنزاهة والشفافية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الترسيخ الديمقراطي: [5] تتطلب هذه الأخيرة وقتا اكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر المؤسسات وإرساء آليات الانتخاب.

كما أن الأساس في عملية الانتقال الديمقراطي هو الانفتاح المتزايد على المجتمع وعلى القوى الفاعلة فيه، وعلى مطالبه الأساسية المتصلة بثلاث مجالات: الديمقراطية ، حقوق الإنسان والاقتصاد، وهذا مقابل تخلي النظام السياسي عن احتكار السلطة ومركزة القرارات في دوائر ضيقة، وإذا أردنا تصنيف أشكال الانتقال الديمقراطي، فيمكن حصرها في ثلاثة وهي: **الانتقال التوافقي** الذي يتميز بحصول توافق بين السلطة القائمة والقوى الحية أو قوى التغيير، **والانتقال ألاسترادادي** حيث تقوم السلطة القائمة، وبسرعة، بتحويل مطالب الشعب لفائدتها، **والانتقال الجبري** حيث أن السلطة القائمة وبعد رفضها السابق للتغيير، ينتهي بها الأمر، ومن دون حصول قناعة لديها، إلى الرضوخ للتغيير.[6]

في حين التوافق السياسي: هو مصطلح أطلق لأول مرة على طبيعة عمل الحكومة البريطانية للفترة ما بين (1945-1979).حيث أطلق المحللون السياسيون، وخبراء العلوم السياسية مصطلح «التوافق السياسي» على الظاهرة التي سادت الحياة السياسية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت إلى سبعينيات القرن العشرين.

وتمثلت تلك الظاهرة بتوافق الحزبين الرئيسين «المحافظين، والعمال»، على السياسات العامة للحكومة، مثل تحقيق الرفاهية، والضمان الاجتماعي، وخدمات الدولة في القطاع الصحي، وانتشار تأميم الصناعة.

وعلى الرغم من استمرار هذا التوافق السياسي لعقود، إلا أنه واجه تراجعا وتصدعا كبيرا مع بداية السبعينيات، بسبب أزمة ارتفاع أسعار النفط العالمية. وتدهور الاقتصاد البريطاني نتيجة لتبلور ظاهرة «الركود التضخمي – Stagflation» أي ترافق ظاهرة تضخم الأسعار مع ازدياد نسب البطالة بشكل كبير.

حينها أدرك حزب المحافظين إن الذي أوصل بريطانيا الى تلك الأزمة الخانقة هو التوافق السياسي واعتماد سياسة اقتصادية لا تحقق مصلحة الشعب، وإنما تعتمد فقط على تحقق التوافق السياسي ، رغم وضوح النتائج السلبية، وفشل تلك السياسة الاقتصادية التي سميت حينها «KeynesianEconomics»[7].

وهكذا، بدأ حزب المحافظين بالنأي بنفسه عن التوافق السياسي، وبدأ يدعو إلى تطبيق سياسة مالية مغايرة لسياسة حزب العمال حتى لو أدى ذلك إلى نقض التوافق السياسي الذي أستمر لعقود. فجاءت انتخابات **1979** مبنية على سياسة اقتصادية، واجتماعية ومالية جديدة دعا إليها حزب المحافظين بقيادة مارغريت تاتشر. وبُنيت تلك السياسة على تحجيم الإنفاق الحكومي، والسيطرة على ضخ العملة البريطانية إلى السوق، واعتماد سياسة السوق الحر، والتحول إلى القطاع الخاص في إدارة الصناعات البريطانية المختلفة.

وفعلا فاز حزب المحافظين، ومارغريت تاتشر في انتخابات عام **1979**، وتم تطبيق «ديمقراطية الأغلبية»[8]. فأدت نتائج تلك السياسة الاقتصادية إلى ازدهار الاقتصاد البريطاني مجددا، وانتهى بذلك عصر التوافق السياسي في بريطانيا. وأصبح لذلك المصطلح صفة سلبية في الدوائر السياسية البريطانية.

نخلص من أعلاه، وحسب موسوعة المصطلحات السياسية[9]، إلى تعريف مفهوم «التوافق السياسي»، كالأتي:

« هو اتفاق عام، بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد بناء على أسس توافقية بغض النظر عن حجم تمثيلها البرلماني الحقيقي (الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة).»والمثال الكلاسيكي على هذا المفهوم يتجلى بسياسات وأداء الحكومات الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصا بريطانيا. ولأن هذا المفهوم ظهر مباشرة بعد الحرب، سمي في بعض المراجع السياسية، بالتوافق السياسي لفترة ما بعد الحرب (Post warpoliticalconsensus)[10].

والتوافق السياسي، يعني في جوهره، تكييف مبدأ الأكثرية والأقلية في مرحلة الانفلات السياسي والأمني، وغياب سلطة الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، وبروز نزعات التشظي على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية، لصالح الانحيازات الطائفية والعشائرية والمذهبية وغيرها.

«فالتوافق» من حيث الجوهر لا يلغي الأكثرية، بل يكيف إرادتها لخدمة المجتمع ككل، ولصالح بناء دولة تكون حاضنة للجميع. وهو لا يعطل إرادة الأكثرية بل يحاصر نزعات الهيمنة عندها. كما أن التوافق، لا يعني تهميش الأقلية، بل يمنحها قوة مشاركة إيجابية تستوعب التغيرات وترتقي بها لتعبر عن المجتمع ككل أيضا، لا لأي طرف فيه مهما كانت قوته من دون أن تهمشها أو تتجاوز على مصالحها، لكنه في الوقت ذاته لا يمنحها قدرة تعطيل الإرادة المجتمعية السياسية العامة.

المحور الثاني : الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية:

واقع الانجاز وضغوط التحول السياسي

شهدت المجتمعات العربية، وما تزال تشهد حتى اليوم تحولات واضطرابات سياسية، وذلك بالرغم من حالة الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتصاعد الذي عرفته المنطقة على مدار العشر سنوات الأخيرة، وقد اندلعت الشرارة الأولى في تونس، ثم انتقلت إلى مصر، ثم تبعتها اليمن وليبيا وسوريا، وفي نفس الوقت اندلعت موجات من الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في كل من العراق والمغرب وموريتانيا والبحرين،...الخ.

وبالتالي يمكن القول أن المنطقة العربية تمر اليوم بتحولات كبيرة، وترتفع الأصوات التي تنادي بضرورة التغيير الديمقراطي، ومن جهة أخرى أخذ الشباب العربي في العديد من دول المنطقة العربية يعبروا وبصراحة عن رغبتهم في المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم.

ومن هذا المنطلق فقد شكلت الأحداث السياسية في تونس انفجارا ثوريا زعزع بنية الدولة التسلطية في العالم العربي، وفتح الباب للتغييرات البنيوية في الأنظمة السياسية العربية، ويمكن أن يشكل بداية لموجة من التحولات الديمقراطية في المنطقة كما شكلت الثورات العربية زعزعة قوية لأطروحة التغيير من داخل النظام السياسي (النخب) وظهور المجتمع المدني كقوة مركزية في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

العملية السياسية في دول المنطقة العربية تنحصر في ثلاثة لاعبين سياسيين: نظم الحكم ومؤسساتها وقوى المعارضة، التي لا تستند إلى عقيدة دينية، سواء أكانت ليبرالية أو يسارية وقِوى وحركات الإسلام السياسي، التي نبذت العنف وقررت المشاركة في العملية السياسية والملاحظ في هذه العملية، هو وجود خَلل هائل في التوازن بين هذه القوى، هو الذي حال ويحول دون التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال العشرين عاما الماضية، بينما كانت رياح التغيير والتحول نحو الديمقراطية تحقِق نجاحا منقطع النّظير في دول كانت تعاني من أكثر النظم الدكتاتورية القمعية.[11]

ترى الدكتورة «مارينا أوتاوي» أن التحول نحو الديمقراطية، يقتضي اقتسام السلطة، ولكن الحكومات العربية برعت في احتِكار السلطة والتخويف من الإسلاميين، وتفننت في إضعاف أحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية، التي لم تستطع من جانبها تحقيق شعبية بين الناخبين، تجبر نظم الحكم العربية على اقتسام السلطة معها، وشرعت الحكومات العربية في إجراء إصلاحات شكلية لذر الرماد في العيون، ولم تكن مهتمة أبدا بخطوات حقيقية نحو التحول الديمقراطي.[12]

الملاحظ أن حركات الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية لم تقم من أجل تقديم نموذج سياسي بديل للحكم القائم، لكنها قامت من اجل التعبير عن ضجر عام من استمرار حالة الاستبداد السياسي القائم. وقد جاءت حركات التغيير في المنطقة العربية نخبوية، وفي الوقت الذي كانت فيه حركات التغيير الديمقراطي في الشارع تطالب بالديمقراطية وإسقاط الأنظمة الحاكمة استنادا إلى قواعد سياسية واجتماعية وثقافية محدودة، استطاعت النخبة الحاكمة أن توسع من أرجاء التحالف الذي ترتكز إليه، وحصار المطالبين بالديمقراطية، وإغلاق نوافذ الحراك السياسي.[13]

ويرى الدكتور «عمرو حمزاوي» أن هناك نوعين من أنواع نظم الحكم في العالم العربي: الأول، هو نظم حكم تسمح بقدر من التعددية بشكل أو بآخر، مثل مصر والكويت والمغرب والأردن، حيث توجد أحزاب معارضة ومنظمات للمجتمع المدني. والثاني نظم حكم فردي تفتقر إلى أي نوع من التعددية المنظمة، مثل المملكة العربية السعودية وليبيا وسوريا، وفي الحالتين لم تشهد الدول العربية خلال الأعوام الستة الماضية تحركا يذكر في ديناميكيتها السياسية، حيث تتحكم أنظمة الحكم العربية في كل مكونات الحياة السياسية، حتى النظم البرلمانية منها تخضع لنفوذ الحزب الحاكم، وهو شكل لم يتغير على مستوى العالم العربي منذ الثمانينيات من القرن الماضي. ورغم تنامي الدعوة إلى التحول الديمقراطي في العالم العربي منذ عام 2003، فإن هناك عاملان أسهما في فشل الأخذ بأي إصلاحات ديمقراطية: **العامل الأول هو الشعور الشعبي بالإحباط وعدم القدرة على التغيير**، وهو ما أدى إلى انخفاض وتيرة الجدل الشعبي حول ضرورة الإصلاح وانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات إلى ما دون 20% في أغلب الأحوال، **والعامل الثاني هو تحول الإقبال الشعبي العربي من المشاركة في العمل السياسي إلى الانخراط في حركات الاحتجاج الاجتماعي والإضرابات، للحصول على مكاسِب اقتصادية**، وكلها ممارسات خارج العمل السياسي من أجل الإصلاح، كما أن أنظمة الحكم العربية حالت بسيطرتها الكاملة على الحياة السياسية من دخول الحركات الشعبية المحتجة إلى حلبة العمل السياسي التقليدي، وهو ما يحمِل في طياته خطر التطرف والنزوع لاستخدام العنف.[14]

لم تشهد أي من الدول الأربع تونس، مصر، ليبيا، اليمن على مدى تاريخها أية تجربة ديمقراطية حقيقية، بل خضعت لحكام سلطويين، رسخوا هياكل ومقومات التسلط والاستبداد عبر آليات سياسية وقانونية وأمنية واقتصادية وثقافية ودينية. وقد تمثلت أهم هذه الآليات في مرحلة ما بعد الاستقلال في: إصدار كثير من القوانين والتشريعات الاستثنائية المقيدة لحقوق المواطنين وحرياتهم، وتأسيس عدد كبير من الأجهزة والمؤسسات الأمنية المتنوعة، والإنفاق عليها بسخاء، وجعل مهمتها الرئيسية حماية النظام وتأمين قدرته على الاستمرار في السلطة، والتدخل بأشكال مختلف في شؤون السلطة القضائية، مما أفقدها الاستقلالية، فضلا عن إحكام السيطرة على قوى ومنظمات المجتمع المدني من خلال إجراءات قانونية وإدارية وأمنية متنوعة، وممارسة لعبة خلق الصراعات المتوازنة عن طريق ضرب قوة سياسية بأخرى، أو قبيلة بأخرى بحيث يتم إنهاك الطرفين، ويظل الحاكم هو المسيطر على العملية السياسية.

كما اعتادت النظم العربية استخدام أسلوب المنح والمكافآت الاقتصادية والسياسية لشراء الولاء السياسي، وبخاصة من قبل بعض القبائل الرئيسية في كل من اليمن وليبيا، كما تمكنت هذه النظم من احتواء قطاعات واسعة من المثقفين، اعتمادا على وسائل مختلفة، بحيث أصبحوا يدورون في فلكها ويبررون سياستها. وقد اقترن كل ذلك بتمدد شبكات الفساد والإفساد على نطاق واسع، ووجود إعلام رسمي تمثلت مهمته في الإشادة بالقائد وحكمته، والترويج لإنجازاته، ومهاجمة خصومه.

يجمع بعض الدراسيين المهتمين بقضايا المنطقة العربية، على أنه تمت ضغوط بدأت تتجمع في اتجاه إحداث تحول ديمقراطي في الحياة السياسية العربية، ويمكن أن ترد هذه الضغوط إلى مجموعتين من العوامل إحداهما داخلية أي عربية، والأخرى خارجية، أي مرتبطة بالبيئة الخارجية للنظام العربي.[15] ويدخل ضمن المجموعة الأولى إخفاق النظم العربية صاحبة المشروع التقدمي في مهامها الأمنية والتنموية والوحدوية، وغياب القيادات الكاريزمية على أساس أن هدا الغياب يدعو للبحث عن مصدر جديد للشرعية ساء بإفراز كاريزما جديدة، أو بتدخل الجيش للحيلولة دون حدوث الفوضى، أوبالتحول الديمقراطي، ومجموعة من العوامل مرتبطة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن زيادة التصنيع وارتفاع نسبة التعليم، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء فئات جديدة ترغب في التعبير عن مصالحها تعبيرا مؤسسيا.[16]

أما المجموعة الثانية من العوامل فهي مرتبطة بالبيئة الخارجية للنظام العربي، فتشير إلى تزايد الاهتمام العالمي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وضغوط الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية من أجل التحول الديمقراطي، والتطور الكبير في وسائل الاتصال على نحو أصبح من المتعذر معه على أي نظام إخفاء ما يمارسه من انتهاكات لحقوق المواطنين.[17]

تؤكد التجارب والخبرات المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي على أن فرص تأسيس نظام ديمقراطي تكون أفضل وأيسر في ظل وجود دولة وطنية راسخة تحظى بالشرعية،

وتفرض سيطرتها على إقليمها من خلال احتكارحق الاستخدام المشروع للقوة. وفى هذا السياق، فإن أحد أبرز معوقات التحول الديمقراطي، وبالتحديد في كل من ليبيا واليمن يتمثل في التزامن بين معضلتي بناء الدولة الوطنية، وتأسيس الديمقراطية. ورغم تعدد التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الوطنية في البلدين، إلا أن أبرزها يتمثل في ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية، وظهور وتمدد أدوار بعض الفاعلين السياسيين الذين يملكون السلاح ويمارسون العنف ضد الدولة والمجتمع من ناحية أخرى.

تشيرعدة دلائل إلى أن البيئة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة قد أفرزت ذلك التوافق بين القوى الكبرى, خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي, حول ضرورة لعب دور أكبرلدعم التحول الديمقراطي، وهناك جملة من التفسيرات التي تسهم في فهم ذلك التوجه الجديد أهمها التفسير الأمني أو نظرية السلام الديمقراطي، ويذهب هذا الاتجاه إلى أن تبني سياسة نشر الديمقراطية يعمل في التحليل الأخير على دعم المصالح الأمنية للقوى الكبرى، وتطبيع المجتمعات المختلفة من خلال تقليص نفوذ الاتجاهات والجماعات الراديكالية, وهي التي صنفت باعتبارها الخطر الأكبر بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. كما شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبروالحرب على الإرهاب تكريسا للفكرة التي تربط بين الديمقراطية والأمن في الخطاب الأمريكي على مستوياته المختلفة, خاصة أن منفذي الهجمات لم ينتموا إلى دول فقيرة في الدخل القومي أو إلى طبقات فقيرة في دولهم.

وبالتالي ساد الاعتقاد بأن الإحباط السياسي في الدول غيرالديمقراطية هو المنبع الرئيسي للإرهاب والحركات الراديكالية.[18]وفي إطار هذا السجل المختلط للإستراتيجية العالمية لنشر الديمقراطية، فقد ظلت الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام على هامش تلك الظاهرة الجديدة من التدخل الدولي لإحداث تغييرات في نظم الحكم, حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إن الافتقار إلى الديمقراطية في المنطقة العربية، يجعل المواطنين يرغبون في وجود نظام ديمقراطي بدل من النظم الديكتاتورية الحاكمة، حيث يوجد تدني في مستوى الحريات السياسية والمدنية، ولاشك أن الديمقراطية تعتمد بشكل أساسي على وجود جملة من المؤسسات التي تترجم عمليا العملية المبدأ الديمقراطي في الحكم، وفي مقدمتها المجالس النيابية المنتخبة أو البرلمانات، والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية المنتخبة...، وتبين الدراسات أنه هناك تقييما سلبيا لعمل الأحزاب السياسية والمجالس التمثيلية سواء فيما يتعلق بصنع السياسات العامة وصنع القرار، ومن خلال كونها قنوات اتصال مع المواطنين، كما تشير العديد من الدراسات في هذا المجال أن نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية في كل من : مصر، الجزائر، المغرب ...، هي مشاركة ضعيفة، هذا ما يدل على وجود عزوف انتخابي لدا المواطنين، وسيادة شعور بأنه لا جدوى من الانتخابات، كون هذه البرلمانات لا تقوم بدورها في

سن القوانين والتشريعات.[19]

في الحقيقة هناك عدد من الإشكاليات التي تعترض انتقال البلدان العربية إلى الديمقراطية السياسية من خلال استمرار الإيديولوجيات الاستبدادية والتي تم تطعيمها حديثا بالديمقراطية، دون أن يتم نقدها والتحول بشكل حقيقي نحو الثقافة الديمقراطية والاقتناع بالفعل بالرأي الآخر ومشاركته بالبناء الديمقراطي، وهذا ينطبق على الأنظمة بالدرجة الأولى وبدرجة اقل على المعارضة.[20]ويتبن ذلك من خلال مجموعة من النقاط ندرجها على النحو التالي:[21]

01- هل خصوصية المجتمع العربي والثقافة السياسية السائدة، يشكلان عائقا أمام عملية الانتقال الديمقراطي.

02- عدم وجود قوى ديمقراطية تؤمن بضرورة التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات تعددية ونزيهة، في ظل سيادة القانون واحترام الحريات و التمكين السياسي لكل المواطنين.

03- الديمقراطية ممارسة ومفهوما غربيا، وهي كآلية خارجية تتم محاولة فرضها على الدول العربية التي لا تؤمن بها.

04- الكثير من الدول العربية استطاعت إجراء إصلاحات واتخاذ إجراءات ذات طبيعة ديمقراطية مع احتفاظها بالهياكل السلطوية.

من أجل نجاح عمليات الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، لا بد من توفر هندسة سياسية تستند إلى صناعة بديل ديمقراطي للأنظمة الحاكمة، ليس من خلال بناء جبهات سياسية، ولكن عن طريق بلورة بديل ديمقراطي يجد مساندة وتوافق من الحركات السياسية بمختلف أطيافها، وفي قلب مخاض هذه الهندسة السياسية الجديدة للتحول الديمقراطي يأتي دور الشباب هذا الأخير الذي هو بحاجة إلى وجود ثقافة سياسية ديمقراطية ترسخ في أعماقه هوية مدنية جديدة، بمساهمة منظمات المجتمع المدني الفعالة، والتي تعبر عن رأس مال بشري اجتماعي يقوم على الثقة والمشاركة.

المحور الثالث : التوافق السياسي التونسي وتأثيره على المقاربة الانتقالية

إن المقاربة الانتقالية أو مقاربة الانتقال الديمقراطي(transition approach) تركز على دور النخب في المراحل الانتقالية قصيرة المدى. فالمفاوضات والمساومات بين النخب السياسية التي تتخلل المرحلة الانتقالية عقب انهيار النظام القديم، ينبغي أن تكون ضمن معادلة محلية وفي مدى زمني محدود.وما تنتهي إليه تلك النخب من توافقات وتعاقدات وقرارات،هو العنصر الحاسم في رسم ملامح النظام الجديد،وقد انطبق بعض ما تقترحه هذه المقاربة من آليات

وإجراءات انتقالية على المرحلة التي أعقبت سقوط نظام بن علي في تونس،وسنبرز من خلال هذا المحور مدى تأثير آلية التوافق السياسي في إعادة بناء النظام السياسي التونسي.

يجمع الكثيرون على أن تونس نجحت بعكس الدول العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات، في حماية مسار انتقالها الديمقراطي وتجاوز المطبات التي مرت بها مستعينة بالتوافق لتجاوز الخلافات العديدة التي عرفها المنتظم السياسي في السنوات الست الماضية، وعلى الرغم من تعدد الآراء حول هذا التوافق من ناحية الأرضية المضمونة التي قام عليها في أكثر من مناسبة، تجمع التحاليل على أنه كان ومازال أحد مقومات الاستثناء التونسي[22]. حيث يمثل ما يعرف باعتصام القصبة الثاني الذي انطلق يوم **2011/02/20** لحظة فارقة في الانفصام النهائي والقاطع بين حكومة السيد محمد الغنوشي والحزبين اللذين يشاركان فيها (الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد) وبقية الأطراف السياسية والنقابية التي انضوت إلى مابات يعرف بالمجلس الوطني لحماية الثورة. وإذا كنا نجزم بأن آلاف المعتصمين في تونس العاصمة وفي غيرها من المدن التونسية ليسوا كلهم من أتباع الأطراف المشاركة في المجلس، فإن المؤكد أن الشعارات التي رفعوها هي عين المطالب التي اتحدت حولها تلك الأطراف، وهي: حل الحكومة المؤقتة وحل البرلمان بغرفتيه وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي وإبطال العمل بالدستور الحالي وانتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد وتشكيل حكومة وقتية جديدة لتصريف الأعمال فقط.

إن اللافت حقيقة هو أن هذه الشعارات والمطالب بحججها ومؤيداتها المقدمة هي اليوم محل وفاق واسع بين ألوان متعددة جدا من الطيف السياسي الذي ارتسم في سماء تونس بعد **14** كانون الثاني/يناير. فلقد التقى حولها أقصى اليسار الماركسي اللينيني مع حركة النهضة الإسلامية مع تيارات قومية وحدوية وأحزاب ليبرالية. لقد غدا التوافق والوفاق والديمقراطية الوفاقية عبارات واسمه لهذا الشق الواسع من الحراك السياسي التونسي، تتردد على ألسن قيادات سياسية تنابذت تاريخيا بشتى نعوت الإقصاء، الأمر الذي يجعلنا مطمئنين إلى الاستنتاج بأن هذا الحراك إنما هو،في وجه من وجوهه على الأقل، ثمرة للسياق التفكيري الذي أسس لنزعة الديمقراطية الوفاقية ومرجعيته في الفكر العربي خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من أن هذا التحالف ظل ممسكا بزمام الحكم على مدي أكثر من سنتين وذلك بتشكيل حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريض، فإن حضوره الشعبي قد شهد تراجعا ملحوظا[23] بسبب بطئ وتيرة الإصلاحات[24].

إلا أن نزعة الديمقراطية الوفاقية تؤسس إستراتيجية الانتقال التدرجي على أساس الحيز الزمني الذي يستغرقه الخطاب الوفاقي السياسي الضاغط من أجل تفكيك أسس الاستبداد القائم، وذلك بالعمل على دفع النخبة الحاكمة إلى مزيد من التنازل وقبول توسيع الخطوات الانفتاحية وتطويرها إلى منتهاها الطبيعي، أي الديمقراطية. والوفاقية لا تقول بالقطع الكامل

لصبغة الانتقال الديمقراطي لأنها تترك الباب مفتوحا، دوما، نحو اعتدال النظام أو خروج الإصلاحيين والمعتدلين منه، بل هي تقبل في بعض صيغها أن تكون الأنظمة طرفا في العملية الانتقالية،إذ يغدو المطلوب الأكثر إلحاحا للأنظمة، كما للمعارضات، هو تليين مواقفها، والانخراط في سياسة بناء تحالف وإجماع واسعين بحيث يتوجب على الأنظمة العربية أن تدرك أنه لن يسمح للحكم التسلطي بأن يبقى خارج المساءلة إلى الأبد. ومثل هذا الانتقال الديمقراطي الوفاقي يقلص على نحو مقبول من إمكانية حدوث انتقال فجائي وعنيف للنظام.

كما أن حالات الانتقال الديمقراطي، وخاصة الثورية منها، تتطلب أن يشترك الجميع في تحديد معالم الطريق وفي اتخاذ القرارات المصيرية. والسبب الأساسي لهذه الأولوية هو ضمان موافقة معظم القوى السياسية وفئات الشعب، وليس كلها بطبيعة الحال، على ما يتخذ من قرارات، وبالتالي تجنب دعوات النزول إلى الشارع.

على العموم هناك ثلاث مستويات من التوافق الأول هو اجتماع الإرادة الصارمة لإجراء التحول، بحيث تتحول تلك الإرادة إلى قرار يؤدي إلى المستويين المتتاليين، والثاني يتعلق بالتوافق على المبادئ والأهداف العامة والقواعد الأساسية، وهو الأهم والثالث هو التوافق على الوسائل والأدوات المطلوبة لتحقيق المبادئ والأهداف والقواعد العامة التي سوف يدارمن خلاله العملية السياسية.

غياب التوافق في الحالة الثالثة يؤدي إلى صراع وخلافات بين القوى السياسية فهو اختلاف مشروع في إطارتعدد الآراء والرؤى وفي إطارقواعد متفق عليها مسبقا. أما غياب التوافق في مستواه الأول والثاني يؤدي إلى أزمة سياسية قد تفضي إلى وضع جد خطيريمكن تطوره - في بعض الحالات - إلى ممارسة العنف أو حرب أهلية بين الفصائل المتعددة، هذا نتيجة طبيعية لانعدام القواعد والسبل التي تحول دون حدوث صدام وانسداد للقنوات الشرعية التي يمكن أن تكون البديل الأفضل للوصول إلى حلول ايجابية[25]. وفي سياق الحديث عن متطلبات التوافق الوطني يجب الإشارة ابتداء إلى أن هناك ثوابت عامة يجب أن لا تكون هي محور الاختلاف وفي هذا الإطارنشير إلى أهمية التوافق على أمرين الأول: أن أي نظام جديد لن يخترق ثوابت الدين الإسلامي ومبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع العربي وعناصر هويته وثقافته الرئيسية.

الأمر الثاني: هو التوافق حول المواد والضمانات الدستورية والقانونية التي تمنع العودة إلى الماضي الاستبدادي وهو أمر مهم جدا أي تمنع قمع الحريات والحقوق الأساسية للناس، والتلاعب بحرية الشعب في اختيار حكامه ومحاسبتهم، واختراق مبادئ حكم القانون والمواطنة والتداول على السلطة. أي باختصاروضع ضمانات تمنع الانقلاب على الأسس الجوهرية لنظم الحكم الديمقراطية.

المحور الرابع : واقـع التوافـق في التجربة التونســية

عرفت التجربة الانتقالية في تونس محطات عديدة تم فيها توظيف منطق «التنازلات السياسية»،التي أثَّرت في مجمل المسار الانتقالي بشقيه السياسي والقانوني،حيث رافق منطق التنازل المسار الانتقالي بعد الثورة، الذي بدأ بتجربة توافقية بين عدد من المكونات السياسية أفرزت حكومة الترويكا في نسختها الأولى، مرورا بالتخلي عن رؤساء للحكومة، وصولا إلى حكومة التكنوقراط، وعلى ذلك الأساس أنجز الدستور وانتخابات البرلمان والرئاسة.[26]

وتمكنت تجربة الترويكا في الفترة الانتقالية من إدارة التوافق من خلال تخفيض منسوب التوظيف الأيديولوجي في تعاملها مع باقي المكونات السياسية، وإن كانت عرضة لكثير من العداء الأيديولوجي تجاه مكون النهضة فيها، كما أن تلك التجربة قد تفادت الوقوع في الفخ الليبي حين تجاوزت قانون العزل السياسي، وذلك من خلال تجاوز الفصل 167 من القانون الانتخابي الذي أثار جدلا واسعا، حيث كان يتناول العزل السياسي لرموز نظام زين العابدين بن علي، ومنعهم من الترشح للانتخابات القادمة والمشاركة في الحياة السياسية، لكن بعد تجاذبات كبيرة وقع التراجع عن فصل العزل السياسي من القانون الانتخابي بتصويت حركة النهضة ضده[27]، وكان تفسير رئيس النهضة الشيخ راشد الغنوشي لهذا التوجه هو أن «الثورة » تمسح كل الماضي ولا تلغي كل قديم »[28] . وتمثلت الخطوة الأساسية لمنح منسوب التوافق جرعات إضافية في المشهد التونسي في قرار حركة النهضة عدم الترشح لانتخابات الرئاسة الأخيرة، تجنبا لدفع البلاد نحو مزيد من الاستقطاب السياسي والاجتماعي.

المشهد التونسي الذي استقر على درجة من التوافق بعد الثورة، عرف عقب انتخابات البرلمان والرئاسة لعام 2014 نوعا من الاهتزاز أثناء عملية تشكيل حكومة الحبيب الصيد في نسختها الأولى، التي لم تكن لتحوز ثقة البرلمان بالطريقة التي أنجزت بها، خصوصا أن كثيرا من التوقعات السياسية السابقة قد رجحت اتجاه حزب نداء تونس بعد فوزه بانتخابات البرلمان والرئاسة معا إلى إحداث نوع من التوازن السياسي في السلطة، حيث إن التحديات القائمة تتجاوز قدرة حزب منفرد على تقديم الأجوبة الشاملة لمتطلبات المرحلة، وتشير معطيات التركيبة الحكومية الحالية -التي ضمت بالإضافة إلى حزب نداء تونس كلا من آفاق تونس والنهضة والاتحاد الوطني الحر- إلى نوع من التراجع في الحفاظ على درجة التوافق مقارنة بالفترة الانتقالية، وذلك بالنظر إلى حجم ووزن حضور هذه المكونات والحقائب الوزارية المسندة إليها. وربما كان حصاد حركة النهضة الأهم في هذه المرحلة هو تجنب الإقصاء السياسي، وإن تطلب ذلك القبول بالحد الأدنى من الحضور في الحكومة.

وإذا كانت النسخة المعدلة من حكومة الحبيب الصيد قد حافظت على صورة التوافق وشكله، فإنها من حيث تركيبتها لا تعكس مضمونا توافقيا كبيرا، وعلى الرغم من أنه أدخل عليها بعض التحسينات فإن هنالك واقعا آخر يشهد بوجود مناخ توافقي رخو، يرفض

مشاركة النهضة، سواء من أطراف داخل النهضة نفسها، أو من حزب نداء تونس، أو من طرف الجبهة الشعبية التي ترفض الشراكة مع الإسلاميين ومع نداء تونس -أيضا- لأسباب سياسية وأيديولوجية.

ويبدو أن تكلفة تركيبة التوافق الحالية ستطرح تحديا مستقبلا حول قدرة حزبي نداء تونس والنهضة -ولو بدرجة أقل- على الحفاظ على التماسك الحزبي من خيار الانشقاق، وأي تراجع في مكسب التوافق الذي تحقق في الفترة الانتقالية في تونس يجعل من إمكانات العودة إلى أجواء التوتر الاجتماعي أمرا ممكنا مستقبلا.

الخاتمة :

في الأخير يمكن القول أن عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره، هي في الأغلب عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا ولذلك فإن مجرد الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا تعنى بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لابد من توفيرها وإنضاجها. ولعل أبرزها آلية التوافق التي تعتبر وصفة نجاح سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وترتبط قدرة المشاريع السياسية على إنجاح رؤيتها وبرامجها من خلال السلطة بمدى ودرجة الشراكة بين الفاعلين السياسيين، حيث تنتفي صفة الإقصاء السياسي الذي يعتبر مقدمة للفشل في بناء النماذج القادرة على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية ويبقى أحد أهم التحديات التي تواجه المنهجية التشاركية هو حاجة هذه الآلية (التوافق) إلى أطراف أو جهات تضمن استمراريتها وذلك حين لا يتحول منطق التوافق إلى ثقافة سياسية واجتماعية تتجاوز كونه أداة برغماتية مصلحية ترتبط بإدارة مراحل محددة.

الهوامش :

1 الحسين لرقط ، عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي- دراسة حالة الجزائر:1989-2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص.47.

2 عبد العظيم محمود الحنيفي،" استراتيجيات الانتقال الديمقراطي،" سلسة دراسات وأوراق بحثية، الكويت: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، (أكتوبر 2011)، ص.2.

3 المرجع نفسه، ص.50.

4 زكرياء بوروني،" النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي – دراسة حالة الجزائر- ،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص ص.37،38.

5 يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (Consolidation of Democracy)في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. وبلغة أخرى، فإن الترسيخ يتضمن معانى تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه. وقد استخدم «أودونيل» مفهوم الانتقال الثاني (Second Transition) للتعبير عن عملية ترسيخ

الديمقراطية، وهو حسب رأيه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ. لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى: حسنين توفيق إبراهيم ، «الانتقال الديمقراطي: إطار نظري،» على الرابط:

studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

6 زين العابدين حمزاوي،" الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب،"

7 وهي سياسة اقتصادية تقول ان الدولة يجب ان تُزيد نفقاتها عندما يحدث كساد مالي وتزداد نسبة البطالة، فزيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى ضخ الاموال الى الاقتصاد وانتعاشه للمزيد أنظر:

http://www.talktalk.co.uk/reference/encyclopaedia/hutchinson/m0020123.html

8 للمزيد أنظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Post- war_consensus

9 أنظر: http://www.tutor2u.net/blog/index.php/politics/comments/ revision-some-definitions

10 المرجع نفسه.

11عمرو حمزاوي، مارينا اوتاوي ،"فُرَص التعدّدية وحُدُودها: واقع القوى السياسية في العالم العربي،" مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي.

Available from http://arabic.carnegieendowment.org/events/?fa=1458retrieved.

12 المكان نفسه.

13 إيهاب الزلاتي وآخرون، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007)، ص.05.

14 عمرو حمزاوي، مارينا اوتاوي، مرجع سابق.

15 محمد عابد الجابري وآخرون،»إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،» في علي خليفة الكوري ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (2000)، ص.186.

16 أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص.76.

17 برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة» المستقبل العربي، ع. 13(ماي 1990)، ص ص، 23،24.

18 هناء عبيد ،" الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث11 سبتمبر،"، قضايا وأراء ، جريدة الأهرام، ع. 43958، 2007/04/14.

Available from http://www.ahram.org.e4 retrieved.13/09/2016.

19يوسف محمد جمعة الصواني، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 2014)، ص. 172.

20مروان عبد الرزاق،" بعض إشكاليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في البلدان العربية،" الحوار المتمدن،ع، 1353،(2005/10/20)، ص.165.

21يوسف محمد جمعة الصواني ،مرجع سابق ، ص ص. 47،48.

22 هيثم سليماني، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(مارس 2017)،ص.1.

23 انظر تراجع شعبية الترويكا، أفريكان مانجير، 2012/09/26 على الرابط:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art.id=11593.

24 أنور الجمعاوي،" المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق،" دراسات(سياسات عربية)،ع.6، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،(يناير 2014)، ص.ص.72-85.

25 Consenso politico ,Glosario De Conceptos politicos,

http://www.eumed.net/diccionario/definicion .php?dic=3§def=221,15/05/2016.

26 كمال القصير،» التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية،» مركز الجزيرة للدراسات،(2014/2/5)، ص.4.

27 صحيفة العرب في لندن:

http://www.alarab.co.uk/?id=21928

28 جريدة المحرر الالكترونية:

http:/www.almouharrer.com/ar/%/d8%b1%d8%a7%d9%84%d8%ba%d9%86%d9%88%d8%b4%d9%8a%.